صوت البحرين

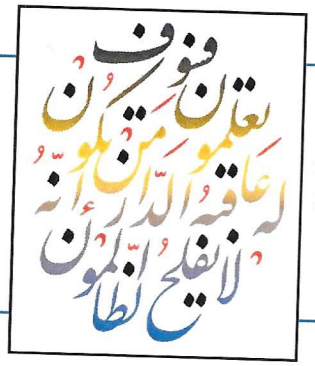

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 451، أغسطس 2020، ذو الحجة 1441 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

العقوبات البديلة مشروع خليفي مرفوض

يتفنن في اساليب افتتان المؤمنين؟ وفي الوقت نفسه من يستطيع ان يدعي ان الشيطان ينجح في اساليبه دائما؟ ألم يقل الله سبحانه وتعالى في كتابه المجيد: ان كيد الشيطان كان ضعيفا؟ الشيطان يتجسد في السفهاء والمجرمين والطغاة والظالمين، فهو يجدد شكله وجلده واساليبه، ويمعن في استهداف الحق والصد عن سبيل الله. هذا الشيطان يترصد للمؤمنين الصابرين المحتسبين وآلى على نفسه الا ان يفعل ذلك، كما جاء في الآيتين 16 و 17 من سورة الاعراف: قالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ، مثَّ لَآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ". هذا الوعد الشيطاني يتجسد اليوم في تصرفات الكثيرين، خصوصا من نذروا انفسهم ان يكونوا من حزبه بالتشبث بالدنيا وبهارجها والتطلع للنهب والسلب والسيطرة، والتخلي عن القيم الانسانية والاسلامية التي تطلب من الانسان ان يتقاسم العيش الكريم مع اخيه الانسان. وطغاة البحرين تشبثوا بولائهم للشيطان والسير على طريقه بلا وازع من ضمير او ايمان او انسانية. وتشيطنهم لا يعرف الحدود، يبدأ باحتلال اراضي الآخرين، والسعي لاستعبادهم، ونهب اموالهم وثرواتهم، واستهداف اعراضهم والاعتداء على شرفهم، والترصد لدينهم، وهدم بيوت عبادتهم والتنكيل بعلمائهم وصلحائهم، وقتل رجالهم ونسائهم واطفالهم، وقائمة اجرامهم تطول. ولكن إيمان أهل البحرين العميق الممتد باطنابه الى السنوات الاولى بعد ظهور الاسلام، كان سدا منيعا امام اولئك الشياطين الذين استعانوا بشياطين الانس والجن بلا جدوى. فها هو شعب البحرين شامخا لا ينحني، وثابتا لا يترنح، وجبلا أشم لا تصل الى ذروته جحافل الشيطان.

وفي الأوان الأخير سعى الديكتاتور لممارسة المزيد من الاساليب الشيطانية ضمن محاولاته اخضاع البحرانيين الاصليين (شيعة وسنة) لارادته وكسر ارادتهم باساليبه الاجرامية. فبعد ان نكل بالآلاف منهم في طوامير التعذيب لما يقارب عشرة اعوام، اعتقد ان إنهاكهم بالتعذيب والحرمان من العلاج وتعريضهم للامراض قد حقق هدفه بكسر ارادتهم. فطرح سما ناقعا في شكل عسل مصفى. فطرح مشروعه الشرير تحت مسمى "العقوبات البديلة"، مستهدفا معنويات المناضلين الاشداء وساعيا لخلق بلبلة في صفوف الاحرار. ولكن سرعان ما اتضح خبث المشروع واهدافه واساليبه. مشكلة الطغاة انهم يستلمون الاوامر من اسيادهم ولكنهم لا يحسنون تنفيذها، لذلك سرعان ما تفشل. فمنذ ان طرح ذلك المشروع الشرير ارتكب اخطاء فادحة قضت على المشروع وأدت لنتائج مختلفة تماما عما كان يطمح اليه. فها هي الجهات الحقوقية الدولية تعيد فتح ملفات التنكيل والتعذيب، وتطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين بدون قيد او شرط. وها هي تسلط الضوء على المحاكمات الجائرة التي تصدر احكامها على اساس اعترافات زائفة منتزعة تحت التعذيب. وهكذا فتحت ملفات الاعتقال التعسفي والتعذيب البشع والقضاء الزائف والاستبداد المطلق. هذه هي العناوين التي ارتبطت بمشروع الاحكام البديلة التي سخر الطاغية ابواقه ليس لترويجها فحسب بل لكيل المديح له كـ "أب عطوف". ومن المؤكد ان الصدى الاول لهذا الطرح سيكون ايجابيا لانه يحمل معنى خروج المعتقل السياسي من طوامير التعذيب ليعيش بين اهله. ولكن سرعان ما اتضح خبث المشروع واجرامهم عندما استعجلوا النتائج باجبار البعض على ممارسات لا تستقيم مع ما يؤمن به، وبعد ان بدأت ا لعائلات التي هرعت في البداية للقبول بالعقوبات البديلة تدرك خطرها وشرورها.

لذلك يمكن اعتبار المشروع قد فشل قبل ان يبدأ بشكل فاعل، للاسباب التالية:

اولا: انه مشروع سياسي وليس انسانيا. فهو محاولة للتخلص من اعباء ثقيلة نجمت عن اكتظاظ طوامير التعذيب بالمعتقلين السياسيين على مدى عشرة اعوام. فتقليص عدد المعتقلين يحقق ما يلي: خفض تكاليف السجن في فترة ضيق اقتصادي شديد نتيجة السياسات الخليفية الفاشلة. تخفيف الضغوط الخارجية التي تطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين والتي تصدر تقارير دامغة ضد الطاغية وسياساته وتسلط الضوء على الممارسات الوحشية بدون توقف، التخفيف من غضب العائلات التي ترى ابناءها يتعرضون للتنكيل

البقية على صفحة 8

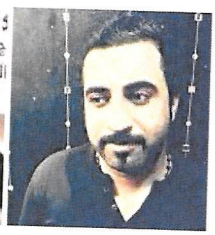

* في 13 يوليو أيد القضاء الخليفي حكما نهائيا بإعدام ضحيتي التعذيب محمد رمضان وحسين موسى بعد إلصاق تهمة قتل أحد عناصر الأمن الخليفي. وأكدت منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان تعرضهما للتعذيب وإجبارهما على الاعتراف بالتهم تحت الإكراه. وقبل يوم من المحاكمة نشرت جريدة الواشنطن بوست والغارديان البريطانية ومنصات إعلامية واسعة رسالة صوتية لمحمد رمضان يتحدث فيها عن برائته، ويشرح فيها تعرضه للتعذيب، وأدلة براءته.

* يواصل قرابة 500 معتقل في سجن جو بالبحرين إضرابا عن الاتصال بعائلاتهم بدأوه الشهر الماضي احتجاجا على اوضاع السجن المتردية. وتركز الإضراب في مبنيي 13 و 14 وتتمحور مطالب المضربين حول توفير العلاج للأمراض الجلدية المنتشرة، وقف التضييق اثناء الاتصال والحفاظ على الخصوصية، ووقف استخدام الأفكري الخلفي بمبنى 14.

* أيدت محكمة الاستئناف الخليفية الثلاثاء 30 يونيو حكما بسجن الشيخ عبدالمحسن الملا عطية الجمري لمدة سنة، بسبب محاضرة دينية ألقاها مطلع العام الجاري وتعرض فيها لسيرة الخليفة الأموي معاوية ابن أبي سفيان. وكانت محكمة خليفية أصدرت في شهر فبراير الماضي حكما بسجنه عاما واحدا بعد اعتقاله في 23 يناير 2020 على ذمة التحقيق، بسبب إلقائه خطبة في مناسبة دينية. ووجهت السلطات للجمري تهمتي "التعدي على إحدى الملل وإهانة أشخاص موضع تمجيد لدى أهل ملة"، وذلك بعد ان ألقى خطبة ذكر فيها : "أن كتب التاريخ مليئة بشخصيات لا قيمة لها بالنسبة للإنسانية والأخلاق مثل معاوية وبني أمية" .

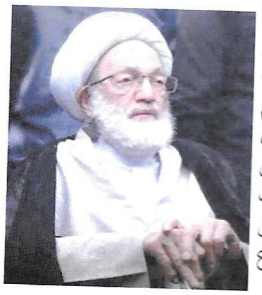

* أصدر آية الله الشيخ عيسى احمد قاسم بيانا جديدا حول آخر المستجدات في البحرين، أشار فيه إلى استمرار اعتداءات السلطات ضد شعب البحرين، مؤكدا على ان الحل في إسقاط أحكام الإعدام وتخلية السجون والاعتراف بكل الحقوق. البيان الذي حمل عنوان "من أين المشكلة في البحرين؟" بيّن فيه الشيخ أن هناك معارضة سياسية على الساحة البحرانية وأن هذه المعارضة مستمرة حتى تصحيح الأوضاع طالما ان حقوق الشعب مغيبة. (انظر ص 3)

* أصدرت محكمة خليفية في 30 يونيو حكماً بسجن المحامي عبدالله الشملاوي ثمانية أشهر بسبب تغريدات نشرها على تويتر. وقضت المحكمة بحبس الشملاوي شهرين ومائة دينار كفالة لوقف التنفيذ، على تغريدته في قضية ناصر الجنيد، التي انتقد فيها توزيع الوحدات الإسكانية على المتجنسين حديثاً من الأسيويين، وهي ما تعرف بقضية "كومار". كما وقضت المحكمة بحبسه 6 أشهر وكفالة افراج مائة دينار بشأن صيام عاشوراء، عن تغريدة انتقد فيها صيام عاشوراء فرحاً لمقتل الإمام الحسين عليه السلام.

صور الشهيدين الملالي والعرب تزين الجدران في الذكرى الأولى لإعدامهما

أقيم مجلس تأبيني على قبري الشهيدين أحمد الملالي وعلي العرب يوم أمس (الإثنين 27 يوليو) بمناسبة مرور عام على جريمة إعدامهما رميا بالرصاص. ومع مراعاة التباعد الإجتماعي وارتداء الكمامات احتشد عدد من أهالي الشهداء والمناصرين في المقبرة. وعقد مجلس عزاء مع قراءة القرآن الكريم، وقام المعزون بنثر الورود على قبور الشهداء، معبرين عن اعتزازهم ووفائهم لتضحيات الشهداء.

وفي سياق متصل تزينت الجدران في عدة مناطق بصور الشهيدين وعبارات التمجيد والثناء، والتأكيد على التمسك بحق القصاص من القتلة والجلادين. كما تركزت العبارات على تحميل الحاكم الخليفي حمد الخليفة مسؤولية ازهاق أرواح المواطنين، مجددين المطالبة بتنحيه عن الحكم. واشتغلت مواقع التواصل الاجتماعي بإعادة نشر مقاطع الفيديو والصور للشهيدين، ومظاهر الغضب التي عمت البحرين بعد تنفيذ حكم الإعدام الجائر بحقهما.

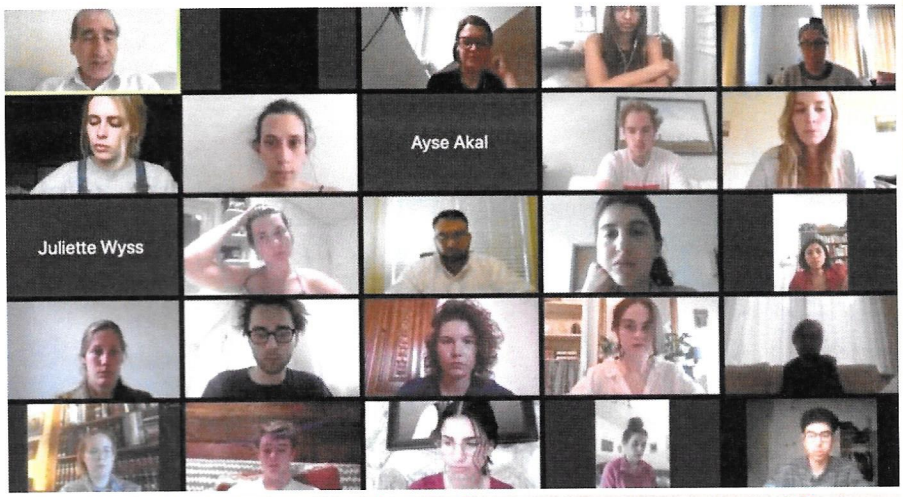

منظمة أميركيون: ندوة عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين على هامش الدورة 44 لمجلس حقوق الإنسان

نظمت منظمة اميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) ندوة في العالم الافتراضي على هامش أعمال الدورة الرابعة والأربعين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعنوان "لا مستقبل مزدهر أو سلام مستدام في البحرين بلا حماية المدافعين عن حقوق الإنسان".

سلط المشاركون فيها الضوء على الانتهاكات المستمرة والممنهجة للمدافعين عن حقوق الإنسان والسجناء السياسيين في البحرين. تحدث فيها كل من حسين عبدالله، المدير التنفيذي لـ ADHRBوبريتي نالو، صحفي ومستشار محام في IMS, وميشيل فورست، المقرر الأممي الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وسوزان ويلدينج، مديرة مكتب منظمة "سيفيكوس" في جنيف.

افتتح حسين عبدالله الندوة التي أدارها الناشط خالد إبراهيم، المدير التنفيذي لمركز الخليج لحقوق الإنسان، بالحديث عن الإفراج عن الناشط البحراني نبيل رجب، مشددا على أهمية وضع إطلاق سراح نبيل في منظور يتعلق بالنضال الأوسع من أجل حقوق الإنسان.

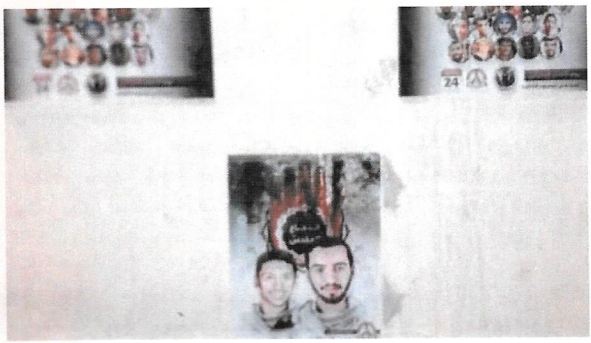

تضامن مع ضحايا التعذيب

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب (26 يونيو) عقدت في العالم الافتراضي ندوة مشتركة بين منظمتي امريكيون من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين ومعهد البحرين لحقوق الانسان والديمقراطية. وتحدث في الندوة كل من جور ستورك، رئيس قسم الشرق الاوسط بمنظمة هيومن رايتس ووج، والسيد علي عبد الامام، سجين سياسي بحراني سابق، والسيدة ابتسام الصايغ، الناشطة الحقوقية المعروفة والسجينة التي تعرضت للاعتداء، ومحررة شؤون المرأة بصحيفة "اندبندنت" مايا أوبنهايم. وادار الندوة التي حضرها 100 شخص السيد حسين عبد الله.

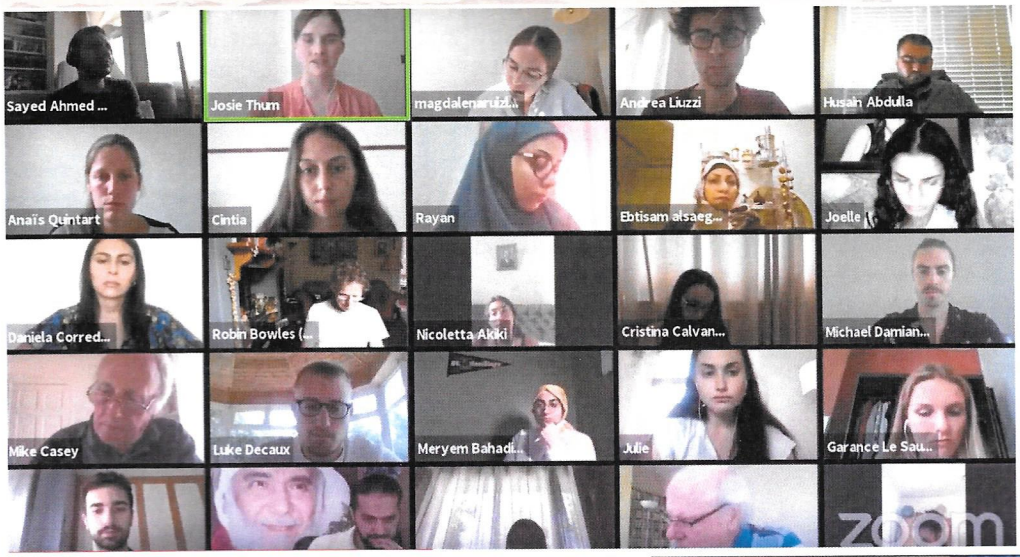

مهرجان خطابي في الذكرى 25 لاستشهاد سعيد الإسكافي

نظمت شخصيات بحرانية معارضة الأربعاء (8 يوليو) مهرجانا خطابيا بمناسبة الذكرى الـ 25 لاستشهاد الفتى سعيد الإسكافي تحت مباضع الجلادين في البحرين.

المهرجان الذي عقد عبر العالم الافتراضي شارك فيه كل من المعارض البحراني البارز الدكتور سعيد الشهابي، والشيخ عبدالله الصالح نائب الامين العام لجمعية العمل الاسلامي، والناشط المعارض إبراهيم الدمستاني، وعضو جمعية الوفاق الدكتور جلال فيروز، ونائب الأمين العام لجمعية الحريات والحقوق عبدالغني الخنجر، فيما كان عريف المهرجان الناشط السياسي علي مشيع.

سجناء "جو" يواصلون امتناعهم عن الاتصالات بسبب استمرار الانتهاكات

28/07/2020

البحرين اليوم-المنامة

يمتنع السجناء السياسيون للأسبوع الثالث على التوالي عن الاتصالات بسبب تصاعد الإنتهاكات والمضايقات من قبل إدارة سجن جو. وقد أفادت معلومات مؤكدة عن أن أوضاع السجناء وخصوصا في مبنى 14 لم يطرأ عليها أي تغيير رغم ما أشيع عن وعود بتحسين الأوضاع بعد تدخل "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان" التابعة لوزارة الداخلية.

وأكد عدد من عوائل السجناء أنهم ما زالوا يشكون من الإهمال الصحي مع وجود انتشار خطير لأمراض جلدية معدية، كما يستمر التضييق عليهم بحرمانهم من ممارسة الشعائر الدينية داخل السجن.

وفي هذا السياق نشرت الناشطة الحقوقية البارزة ابتسام الصائغ اليوم (الثلاثاء 28 يوليو) مقطع صوتي مسجل للسجين حسين عياد، يؤكد فيه حرمانهم من ممارسة الشعائر الدينية إلى درجة إقفال المصلى داخل السجن، ومنعهم من إقامة صلوات الجماعة. كما كذب عياد بيان "المؤسسة الوطنية" الذي نفى وجود أي انتهاكات في داخل سجن جو. وفي تعليقه على البيان المذكور اعتبر عياد أن "المؤسسة الوطنية" جهة منحازة وفاقدة للمصداقية والنزاهة. وحذر في حديثه من تدهور الأوضاع الصحية بسبب تعرض ما يقارب 300سجين للأمراض الجلدية المعدية والحساسية الشديدة دون وجود العلاج اللازم.

وكان السجناء السياسيون قد أطلقوا نداء استغاثة للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان بسبب تدهور الأوضاع الصحية داخل السجن، وتعرض السجناء للإنتهاكات الممنهجة. وسرعان ما تدخلت "الموسسة الوطنية لحقوق الإنسان" التابعة للداخلية لتنفي وجود انتهاكات، وتتحدث عن أوضاع مثالية وراقية، الأمر الذي قوبل بالسخط الشديد من قبل السجناء وعوائلهم.

ومنذ تولي المدعو هشام الزياني إدارة سجن جو، فقد ساءت الأوضاع كثيرا، وشكى السجناء السياسيون من تعرضهم للإنتهاكات والمضايقات بشكل ممنهج، وهو ما فسره المراقبون بأنه انتهاك موجه من النظام الحاكم للإنتقام من السجناء السياسيين وتكسير إرادتهم.

آية الله قاسم: اعتداءات الدولة ضد الشعب البحراني متواصلة

أصدر آية الله الشيخ عيسى احمد قاسم بيانا جديدا حول آخر المستجدات في البحرين، أشار فيه إلى استمرار اعتداءات السلطات ضد شعب البحرين، مؤكدا على ان الحل في إسقاط أحكام الإعدام وتخلية السجون والاعتراف بكل الحقوق.

البيان الذي حمل عنوان "من أين المشكلة في البحرين؟" بيّن فيه الشيخ أن هناك معارضة سياسية على الساحة البحرانية وأن هذه المعارضة مستمرة حتى تصحيح الأوضاع طالما ان حقوق الشعب مغيبة.

وأوضح قاسم أن عدوانية الدولة الرسمية وخاصة "اعتداءات الدولة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية ضد الشعب" متواصلة على قدم وساق، مشير إلى امتلاء السجون بالمعارضين السياسيين وأصحاب الرأي وإلى استمرار المحاكم في إصدار احكامها الجائرة.

واعتبر قاسم ان هناك موقفين, موقف الشعب من الدولة، وموقف الدولة من الشعب، داعيا إلى الاحتكام إلى الدين والضمير الإنساني وللتوجّه العالمي المعتدل، ولأي دستور فيه روح من عدل، لمعرفة أيّ الموقفين فيه إخلال بالعلاقة العادلة بين الشعب والحكومة، وأيُّهما الجائر، وأيُّهما السبب في توتير الأوضاع.

حمّل قاسم السلطات مسؤولية ما وصفه بالعلاقات غير السوية مع الشعب. وشدد قاسم على أن الحل "في إسقاط أحكام الإعدام والتوقف عن إصدار أيّ جديد منها، وتخلية السجون ممن تمتلىء بهم من كل السجناء في الأحداث السياسية والرجوع إلى بناء العلاقة السياسية العادلة بين الحكومة والشعب، والاعتراف القانوني والعملي بكلّ الحقوق، معتبرا ان تحقيق هذه المطالب ليس مستحيلا ولا صعباً على النفوس السامعة للحق، الراضية بالعدل بحسب وصفه.

آية الله عيسى قاسم يؤكد على استمرار المعارضة السياسية حتى تصحيح الأوضاع

أصدر أكبر مرجعية شيعية بحرينية آية الله "الشيخ عيسى قاسم" أمس الثلاثاء 21 يوليو 2020، بياناً قال فيه إن المعارضة السياسية للنظام سوف تستمر من أجل الوصول إلى علاقة سياسية عادلة بين الحكومة والشعب، والاعتراف القانوني والعملي بكل الحقوق.

وفي ما يلي النص الكامل لهذا البيان:

من أين المشكلة في البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

البحرين فعلا لا ثورة عارمة فيها ولا أحداث استفزازية من الشعب للحكومة ولا شيء من عمليات التخريب.

أمّا الموجود في الساحة البحرانية فهي المعارضة السياسية وبأهدأ الأساليب، وهي الشيء الذي يجب وجوده ما دام مقتضيه موجوداً، وذلك ما يفرضه الدين والإنسانية وصالح الوطن وحتّى الدستور. ولا أحد يمكن له أن يدّعي من الحكومة أو غيرها أنّ شعب البحرين يتمتع بحقوقه السياسية وغيرها. وما دامت هذه الحقوق مغيّبة فالصحيح والواجب وما لابد من توقعه أن تستمر المعارضة السياسية حتى تصحيح الأوضاع.

ولا ينكر هذا الحق إلاّ بعيد كل البُعد من خلق الإنصاف والشعور بكرامة الحق ومكانته.

أمّا المُعاقِب على هذه المعارضة فلا عدوانية أوضح من عدوانيته.

والحكومة اليوم تغص سجونها بالمعارضين السياسيين وأصحاب الرأي الرافض للظلم، ولا زالت محاكمها تواصل إصدار الأحكام الجائرة بالسجن المؤبد والمُدَد المتفاوتة، وأحكام الإعدام التي تنشر عنها المنظمات الحقوقية أنّ سيّد الأدلة فيها هو الاعتراف تحت سطوة التعذيب التي لا تتحملها نفس.

ولا زالت اعتداءات الدولة الرسمية، الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية ضد الشعب على قدم وساق، وفي استمراريتها الثابتة.

هذان موقفان، موقف الشعب من الدولة، وموقف الدولة من الشعب، فليُحتكم للدين وللضمير الإنساني، وللتوجّه العالمي المعتدل، ولأي دستور فيه روح من عدل، وليُستفت كلّ ذلك أيّ الموقفين فيه إخلال بالعلاقة العادلة بين الشعب والحكومة، وأيُّهما الجائر، وأيُّهما السبب في توتير الأوضاع، ومَن طبيعة موقفه هذا أن يخلق حالات التأجّج، وينافي حالة الأمن والاستقرار، ويضرب مصالح البلد.

العلاقة غيرُ سويّة بسبب الموقف الحكومي، والحلُّ ضروري لسلامة الوطن ومصلحته، وأخوّة مواطنيه، والحلُّ في إسقاط أحكام الإعدام والتوقف عن إصدار أيّ جديد منها، وتخلية السجون ممن تمتلىء بهم من كل السجناء في الأحداث السياسية ليمارسوا حريتهم الطبيعية ودورهم الطبيعي الذي يجب أن يتمتع به كلّ واحد من المواطنين في ظل قيم الدين والقانون العادل والأحكام الشرعيّة الثابتة، والرجوع إلى بناء العلاقة السياسية العادلة بين الحكومة والشعب، والاعتراف القانوني والعملي بكلّ الحقوق.

وهذا أمر ليس مستحيلاً ولا صعباً على النفوس السامعة للحق، الراضية بالعدل، الحريصة على مصلحة الوطن، المحترمة للإنسان، المتمردة على ضعفها ، وما هو من وحي الشيطان وحبّ الدُّنيا، وسلطان الشهوة المنافية للدين والحقّ.

عيسى أحمد قاسم

21 يوليو 2020

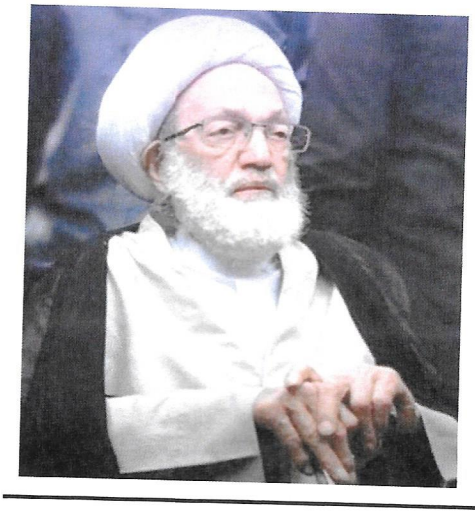

المتقاعدون يدفعون ثمن فساد النظام الخليفي وسوء إدارته

رأي البحرين اليوم – خاص

حرصت الاجراءات " التقشفية" التي اصدرتها السلطات الخليفية خلال العامين الماضيين على حماية التجار والأغنياء، والمسؤلين والوزراء، وسلطت سيف الجور على جيوب المعدمين والفقراء.

زعمت السلطات أنها تهدف لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فأصدرت سلسلة من القوانين والاجراءات شملت رفع الدعم، وفرض الضرائب، لكنها لم تقترب لإلغاء بعض الحوافز التي يتمتع بها المسؤولون في الدولة، ولم ولن تقوم مثلا بترشيد الإنفاق على بعض المهرجانات التي تكلف البلد دون طائل غير متعة عابرة لأولاد الحاكم الخليفي.

الأمثلة كثيرة، وأسباب الأزمة واضحة للشعب البحراني، فكلها تنتهي عند فساد عائلة آل خليفة الحاكمة ونهبها المتواصل لثروات البلاد، وتبديد تلك الثروات على ملاذاتها وعلى شراء الأسلحة وعلى المجنسين، يضاف لذلك سوء إدارة موارد البلاد. ومما زاد الأوضاع الاقتصادية قتامة هو تدني أسعار النفط العالمية وتفشي جائحة كورونا التي وجهت ضربة للاقتصاد العالمي، ولم تكن البحرين بمامن منها.

لكن النظام وبدلا من معالجة أسباب الأزمة الحقيقية، اتخذ جملة من الإجراءات التي لا تهدف إلا للتضييق على الشعب وإجباره على دفع فاتورة فساد السلطة وسوء إدارتها للملف الاقتصادي .

فالسلطات رفعت الدعم عن بعض السلع وفرضت ضريبة القيمة المضافة واخيرا وليس آخرا جاء الدور على شريحة المتقاعدين. وأهمها إلغاء الزيادة السنوية بنسبة 3% وسط ارتفاع معدلات التضخم. ويشير خبراء إلى ان هذا الوقف سيوفر مبلغا قدره 18 مليون دولار فقط! وهو رقم بمصروفات المتقاعدين البالغة 570 مليون دينار. وتدعي الحكومة بأن وقف الزيادة من شأنه ضمان استدامة الصناديق التقاعدية وقدرتها على صرف المعاشات. لكن هذا الرقم له تأثير مباشر على شريحة المتقاعدين وعلى معيشتهم.

تمس هذه المراسيم حقوق 95 ألف متقاعد وهو عدد لا يستهان به في البحرين وهي تتعارض مع "دستور البحرين" الذي نص في مادته الخامسة على مسؤولية الدولة في تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل مع تأمين خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية. وكذلك أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمادته التاسعة التي ثبتت الضمان والتأمينات الاجتماعية،باعتباره حقا أساسيا عالميا من حقوق الانسان.

الطامة الكبرى التي اصابت صناديق التقاعد العامة في البحرين، لم تأتي إلا بسبب سوء استثمار مواردها مما كبدها خسائر كبيرة، فقد كشف وزير المالية الخليفي في ديسمبر من العام الماضي عن أن تقرير الخبير الاكتواري بشأن مراجعة أوضاع الصناديق أوضح أن الالتزامات المالية على الصندوقين، تزيد على صافي الموجودات بحوالي 14.393 مليار دينار، ما يعني وجود عجز يبلغ 8.127 مليار دينار لصندوق القطاع العام. وحذر أن تقرير الخبير الإكتواري من نفاد أصول صندوق تقاعد القطاع العام المدني في سنة 2024، ونفاد أصول صندوق تقاعد القطاع الخاص في سنة 2033.

لذلك فإن إجراءات السلطات لا تمس جوهر الأزمة وهي معالجة جذور الأزمة الاقتصادية وأهمها فساد العائلة الحاكمة وسوء استثمار موارد البلاد الاقتصادية والبشرية، والتوقف عن الإنفاق العسكري والأمني أو تقليله، والإستعانة بخبراء اقتصاديين يحسنون استثمار أموال صناديق التقاعد وكذلك استثمار ثروات البلاد.

فمع هيمنة أفراد من العائلة على موارد البلاد الاقتصادية يشهد اقتصاد البحرين تدهورا يوما بعد آخر لا يدفع ثمنه سوى المواطن. فهذه الهيمنة الخليفية هي التي تعطي الأوامر إلى بنك البحرين الوطني إلى منح شركة ماكلارين البريطانية قرضا بقيمة 280 مليون جنيه استرليني من أجل انقاذها من الإفلاس، لأن ولي العهد سلمان يمتلك أسهما في الشركة.

ولأن سلمان مولع بسباقات السيارات التي يشارك فيها فريق فورمولا ون المملوك لشركة مكلارين. والأمر ينطبق على شقيقه ناصر الذي تتنوع اهتماماته الرياضية من سباقات الرجل الحديدي إلى سباقات الدراجات الهوائية. وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تسبب بها فيروس كورونا، فإن ناصر تكفل بإنقاذ حياة فريق مكلارين للدراجات الهوائية وحتى نهاية العام 2021.

لكن هذه العائلة التي تنفق مئات الملايين في الخارج فإنها تضيق على الشعب في الداخل.

لقد أثبتت هذه الأزمة الاقتصادية مرة أخرى أن عائلة آل خليفة غير مؤتمنة على ثروات البلاد، وأن رفاهية الشعب وضمان مستقبله ليسن من ضمن أولويات اهتماماتها، وهو مايؤكد الطروحات التي مانفكت ترهن إصلاح اوضاع البلاد بزوال النظام الخليفي الفاسد.

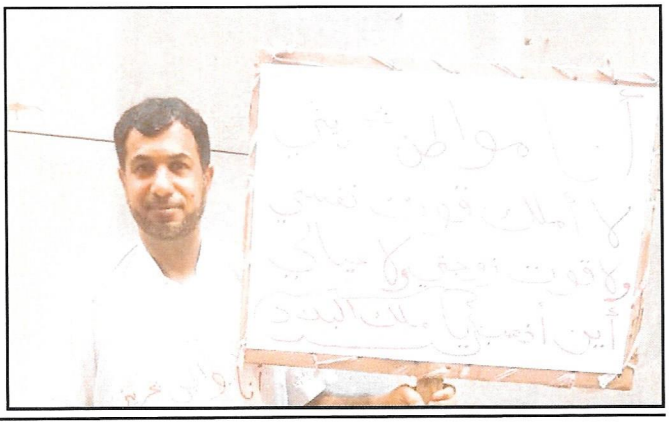

الشيخ علي الهويدي: عمامة صامدة والموت وقوفا

رحل عن هذه الدنيا يوم الأربعاء 29 يوليو 2020 عالم الدين الشيخ علي الهويدي، بعد صراع مرير مع المرض، وبعد حوالي 7 أعوام من فقده لبصره بسبب مضاعفات مرض السكري الذي أصيب به وهو في السجن في تسعينيات القرن الماضي.

عرف عن الشيخ علي الهويدي نشاطه منذ ثمانينات القرن الماضي، خصوصاً في منطقة إسكان عالي، حيث أسس فيها بمعية آخرين للنشاط الديني ومأتم القائم عام 1986، قبل أن يغادر إلى مدينة النجف الأشرف لدراسة العلوم الدينية، وبعد عودته من العراق، استكمل دراسته الدينية في حوزة النعيم، على يد السيد علوي الغريفي رحمه الله.

كثُر نشاط الشيخ علي الهويدي بشكل ملحوظ في التسعينات، في البعدين الديني والاجتماعي، وأسس بمعية رفاق له بإسكان عالي، جمعية إسكان عالي الخيرية عام 1993، ومع اندلاع الاحتجاجات، كان من أوائل من ألقي القبض عليهم من قبل أمن الدولة (عام 1994)، وكان أحد ضحايا الجلاد عادل فليفل، حيث تعرض لتعذيب شديد لمدة شهرين متواصلين وفق ما ينقل مقربون منه، وطوال تواجده في السجن لم يعرض على المحكمة، إذ بقي سجيناً وفق الصلاحيات الواسعة لأمن الدولة، رهن الاعتقال دون محاكمة لحين الإفراج عنه في العام 1999، بعد حوالي 4 أعوام ونصف.

في السجن عانى الهويدي كما بقية السجناء السياسيين، من الإهمال الطبي، وبعد خروجه من السجن أصيب بأمراض مزمنة، أبرزها الضغط والسكر، ولاحقاً فقد بصره (عام 2013) بسبب مرض السكر كما عانى من الفشل الكلوي.

لكن الإصابة بهذه الأمراض لا تعني للشيخ الهويدي التوقف عن العمل، حيث واصل بعد خروجه من السجن نشاطه وساهم في تأسيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (2001)، وكان عضواً بمجلس شورى الوفاق في إحدى الدورات، كما شارك في تأسيس المجلس الإسلامي العلمائي (2004)، بالإضافة إلى تأسيسه حوزة الإمام الحسين النسائية في إسكان عالي.

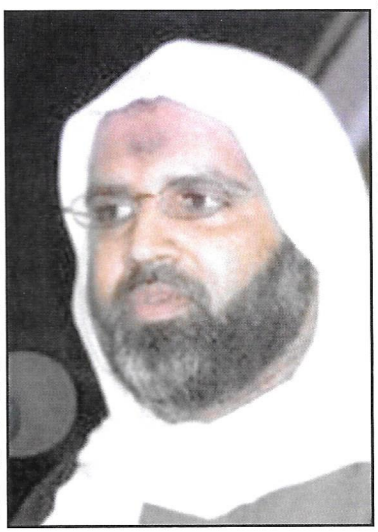

المرض بدأ يأخذ الشيخ الهويدي إلى مكان آخر، في الأشهر الأخيرة من حياته كان يشعر بشيء من الوحدة، ويعاتب الأصدقاء الذين قلت زيارتهم له، كان يردد لمن يلتقيهم أن »شعور الألم يحضر حين يغيب الصديق في أكثر الأوقات حاجة له .« برحيله يفقد الشعب رمزا صامدا ومواطنا شهما وعالم دين عمل بعلمه، فتصدى للظلم ودخل السجن وشارك المناضلين محنتهم، وعاش بينهم وقدم لهم ما استطاع من عون. رحمه الله وجعل مثواه الجنة مع الرسول واهل بيته.

الذكرى 25 لتعذيب واستشهاد سعيد الإسكافي: الغطاء الخارجي شجّع على استمرار التعذيب في البحرين

نظمت شخصيات بحرانية معارضة الأربعاء (8 يوليو) مهرجانا خطابيا بمناسبة الذكرى الـ 25 لاستشهاد الفتى سعيد الإسكافي تحت مباضع الجلادين في البحرين.

المهرجان الذي عقد عبر العالم الافتراضي شارك فيه كل من المعارض البحراني البارز الدكتور سعيد الشهابي، والشيخ عبدالله الصالح نائب الامين العام لجمعية العمل الاسلامي، والناشط المعارض إبراهيم الدمستاني، وعضو جمعية الوفاق الدكتور جلال فيروز، ونائب الأمين العام لجمعية الحريات والحقوق عبدالغني الخنجر، فيما كان عريف المهرجان الناشط السياسي علي مشيع.

افتتح المهرجان الناشط مشيع التي تحدث عن ممارسات التعذيب الجارية في البحرين والخطر الذي يواجه ناشطين بحرانيين محكومين بالإعدام. وأكد مشيع على أن ممارسات التعذيب ممنهجة في البحرين ومضى عليها عقود، وتندرج ضمن سياسات البطش الذي ينتهجها النظام ضد البحرانيين.

وشدّد مشيع على أن النظام ومن خلال تلك السياسات وعبر إيصاله في ماء الأبرياء فإنه "أفقد اي أمل للتعايش مع السكان الأصليين" ورفع مشيمع باسمه وباسم المتحدثين أسمى آيات الاجلال والعرفان لعوائل الشهداء مطالبا بالقصاص من الجلادين.

كان أول المتحدثين سماحة الشيخ عبدالله الصالح نائب الامين العام لجمعية العمل الاسلامي الذي أكد في كلمته على أن "آل خليفة والقتل والتعذيب صنوان لايفترقان أبدا منذ أن وطات أقدامهم أرض البحرين" متهما إياهم بالبربرية والهمجية.

ولفت الصالح إلى أن ممارسات التعذيب مسلسل طويل متواصل منذ عقود خلت خلال عازيا ذلك إلى غياب أي رادع قوي يمنع آل خليفة من ارتكاب جرائمهم ومنها قتل الشهيد سعيد الاسكافي، لافتا إلى أن النظام لايزال يقتل ويعذب السجناء إلى يومنا هذا.

وحيا المعارض البحراني البارز الدكتور سعيد الشهابي الشباب المعتقلين واصفا مايجري في البحرين اليوم شبيه لما جرى من تعذيب وقتل للشهيد الإسكافي قبل ربع قرن قائلا "ما أشبه اليوم بالبارحة". ورأى الشهابي أن ممارسات التعذيب أحد أسباب وقوع ثورة 14 فبراير المباركة.

واعتبر الشهابي أن الثورة ما كانت لتنطلق لو أوقف النظام تلك الممارسات وحاسب الجلادين وقال في هذا الخصوص "لو أن دماء الشهداء تمت محاسبة من أراقها في السبعينات ولو لم يصدر النظام العفو عن المعتقلين وجلاديهم، ماحصلت الثورة". وتحدث الشهابي عن كيفية تعذيب الإسكافي وقتله لافتا إلى أن حالة الشهيد جميل العلي كانت أول حالة توثيق للتعذيب في تاريخ البحرين.

وتحدث المعارض البحراني وعضو الكادر الطبي إبراهيم الدمستاني إلى استخدام أساليب التعذيب والترهيب لأجل إرهاب الناس وتطويعهم ومنعهم من المشاركة في الثورة، وقال الدمستاني بهذا الخصوص "لقد نجح النظام جزئيا لكن ألاعيبه انكشفت".

وتطرق الدمستاني إلى صمود الناشطين والناشطات داخل المعتقلات الخليفية، ومنهم رولا الصفار عضو الكادر الطبي التي لم يرهبها الجلادون خلال فترة اعتقالها بل صمدت خلال تعذيبها. كما أشار إلى صمود الشهيد علي صقر الذي كان يعذب بشكل لا يحتمل بالقرب منه. وحيا الدمستاني صمود الناشطة الحقوقية إبتسام الصائغ في معتقلات الخليفيين، مؤكدا على أن "التعذيب لن يوقف انتفاضة الشعب من أجل التحرر ومواجهة الظالم وان الشعب سيواصل الدرب والصمود".

النائب السابق والقيادي في جمعية الوفاق أشار خلال كلمته على أن التعذيب يجري في البحرين على قدم وساق منذ أكثر من نصف قرن، واوضح فيروز بان النظام لا يأمر بالتعذيب فحسب بل يكرم الجلادين أمثال فليفل والوزان والمعاودة الذين حصلوا على مزايا كثيرة مستفيدين من قانون 56 للعام 2002 الذي منح حصانة للجلادين. داعيا إلى تقديم شكاوى للمحاكم الدولية ضد المعذبين.

وحمل فيروز حلفاء النظام مسؤولية استمراره في سياساته المتعجرفة قائلا: "إن النظام مدعوم من أمريكا وآل سعود وينبغي أن نفضح هؤلاء لكي يكفوا عن نصرة هذا النظام". لكنه أكد على مايجب على المعارضة فعله في كيفية مواجهة النظام وتصعيد العمل ضد المعذّبين، مشددا على أهمية التكاتف ورسم برنامج عمل بين الشخصيات الحقوقية لمعاقبة النظام.

كان آخر المتحدثين الأستاذ عبدالغني الخنجر الذي لفت إلى أن لجان تقصي الحقائق أثبتت أن التعذيب ممارسة ممنهجة في البحرين، محمّلا رأس النظام المسؤولية بهدف "تطويع الشعب وليحكم آل خليفة قبضتهم على البلاد عبر إطلاق كلابهم المسعورة في جهاز الأمن الوطني".

لكن الخنجر شدد على أن الشعب لن يركع أو يستسلم. وبشأن أسباب استمرار ممارسات التعذيب في البحرين طوال العقود الماضية أرجع الخنجر ذلك إلى وجود إرادتين لان هناك تحمي المعذبين في الداخل وخارجية قائلا:" وهما إرادة رأس النظام في الداخل والإرادة الأميركية والبريطانية التي تحمي حمد الخليفة في الخارج وتوفر له الغطاء". واختتم الخنجر كلمته بان الشعب لن يستسلم وسيق ضد داعمي النظام الذي يبيضون جرائمه في الخارج.

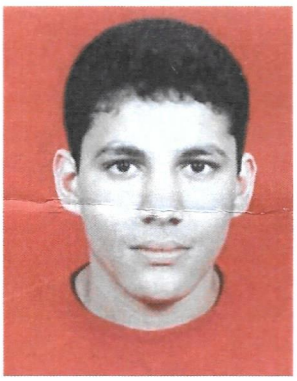

سناتورات يناقشون البحرية الامريكية حول الاتجار بالبشر في البحرين

البحرين اليوم – واشنطن، 29/07/2020

طالب أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي وزير البحرية كينيث بريثويت بتقديم إجابات بشأن ما تفعله الخدمة البحرية بشأن الاتجار بالبشر الذي يشمل البحارة الأمريكيين المتمركزين في دولة البحرين الواقعة في الشرق الأوسط.

وقال ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ "لقد كتبنا بقلق عميق رسالة فيما يتعلق بتورط منتسبين ف البحرية الأمريكية في الاتجار بالبشر في البحرين " مضيفين "نحن نتطلع إلى ردكم ونحن ملتزمون بضمان امتلاك البحرية جميع السلطات والموارد اللازمة لضمان ألا تحدث هذه الجرائم المروعة مرة أخرى على أيدي أفراد الجيش الأمريكي.".

وأشار أعضاء مجلس الشيوخ أيضًا إلى تقارير صحيفة التايمز التي أظهرت أن البحارة والنساء اللواتي يتم الاتجار بهن مارسوا نشاطهم لفترة طويلة في البحرين واصفين ذلك "بثقافة فرعية غامضة تركت دون معالجة لسنوات".

وتقول الرسالة: "حتى التصور القائل بأن أفراد البحرية يمكن أن يشاركوا في الاتجار يضر بالسمعة المحلية والعالمية للقوات الأمريكية". "إلى جانب الجريمة الدنيئة التي اتهم بها البحارة ، فإن الثقافة الأساسية – التي يشار إليها غالبًا باسم" فتاة في كل ميناء "- التي سمحت بالدعارة في موانئ البحرية الأمريكية – أمر مخز.

وشكك أعضاء مجلس الشيوخ أيضًا في فعالية سياسات البحرية لمنع وقوع مثل هذه الجرائم. وقال بلومنتال وجيلبراند وهما عضوان في لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ "من الواضح أن سياسة عدم تسامح البحرية المطلق مع الاتجار لم يتم إبلاغها بشكل فعال لكل مرتبة من القادة", مضيفين "نطلب معلومات عن التدريب الذي قدمته البحرية رداً على هذا التحقيق وكيف يتم الإبلاغ عن تدابير لمنع المخالفات في المستقبل من خلال سلسلة القيادة".

جو ستورك من هيومن رايتس ووتش: السفير الأمريكي في المنامة ليس صديقاً لحقوق الإنسان

البحرين اليوم – واشنطن
انتقدت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)أداء السفير الأميركي في البحرين المنتهية مهامه جاستن هيكس سيبرل.
المنظمة وصفت في تقرير لها السفير بالشخص بالدبلوماسي الموهوب الذي عمل في خمس دول وعمل كمنسق بالنيابة لمكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية، لكنها أكدت بأنه فشل بشكل واضح جدا في الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين.
أشارت المنظمة إلى انه أمضر قرابة الثلاثة أعوام في البحرين سارع خلالها إلى الاحتفال بأي صفقة أسلحة جديدة أو إلى تقديم تعازيه عندما يكون هناك إرهاب في المنطقة، لكنه قالت بأنه "لم يعلق ولو مرة واحدة على القضية الأكثر رعبا في البحرين: استمرار الحكومة في إساءة معاملة شعبها".
اعتبرت المنظمة أن تصرفات السفير سيبيريل تظهر أنه يقدر علاقته بالعائلة الحاكمة أكثر من القيام بواجبه لتمثيل المبادئ الأمريكية في البحرين، لافتة إلى أن الولايات المتحدة باعتبارها إحدى الدول المؤسسة للتقاليد الديمقراطية الحديثة، تقع على عاتقها مسؤولية تطبيق القيم الديمقراطية.
ذكّرت المنظمة بأن السفير سيبيريل جدّد في جلسة المصادقة عليه سفيرا بأن الأمن والأخلاق في السياسة الخارجية الأمريكية لا يستبعد أحدهما الآخر. قائلا "إن تعزيز تعاوننا الأمني مع البحرين لا يقلل من التركيز الدائم الذي نضعه على قضايا حقوق الإنسان. والواقع أن مكافحة الإرهاب والتعاون العسكري مع البحرين يقترن بفهم واضح بأن استقرار وأمن البحرين على المدى الطويل يعتمدان على تحقيق المصالحة السياسية والوفاء بالتزاماتها بحقوق الإنسان العالمية ".
لكن المنظمة رأت أن هذا الفهم لم يكن واضحا كما كان يعتقد السفير ذات مرة، مشيرة إلى أن التدريبات العسكرية المشتركة ومبيعات الأسلحة زادت فقط منذ أن بدأ السفير سيبيريل فترة ولايته ولكن التقارير عن التعذيب من قبل قوات البحرين ارتفعت جنبًا إلى جنب وجاءت انتخابات 2018 وتم تمريرها بدون أي سياسية تصالحية.
كما أن السفير ذكر في تلك الجلسة أيضا انه "سيواصل حث حكومة البحرين على اتخاذ خطوات لضمان إجراء انتخابات شاملة" ، لافتة إلى انه وعد لا يوجد دليل على تحقيقه على الإطلاق، خاصة وأنه انهى بيانه الافتتاحي في الجلسة "سأعمل لضمان استمرار حوار مفتوح وصريح مع البحرين حول مجموعة كاملة من القضايا التي تؤثر على علاقتنا الثنائية، بما في ذلك حقوق الإنسان".

المنظمة اوضحت بان السفير "كشف على الفور عن وجهه الحقيقي وبدا بمدح الأسرة الحاكمة في البحرين واصفا إياها بأنها "أرض الحرية الدينية", مشيرة إلى أنه هذه هي "نفس الأرض التي غالبية غالبية من الشيعة ، ومع ذلك تحكمها القبضة الحديدية للعائلة السنية الحاكمة".
استشهدت المنظمة بتصريحات لنائب مدير هيومن رايتس ووتش لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، جو ستورك أدلى بها في ندوة حول حقوق الإنسان وقال فيها " يمكن القول بجلاء أن الحالة السيئة لحقوق الإنسان في البحرين لم تتدهور إلا أكثر" واصفا سيبيري بانه ليش صديقا لحقوق الإنسان. وقال ستورك" إن الحريات في البحرين اليوم أكثر ندرة مما كانت عليه عندما بدأ العمل هناك منذ 25 عامًا".
أشارت المنظمة إلى انه ومنذ تولي ترمب لمنصبه في البيت الأبيض ازدادت الاعتقالات التعسفية والضرب من قبل قوات الأمن وفي ذات الوقت ارتفعت مبيعات الأسلحة إلى البحرين إلى ما يقرب من مليار دولار سنويًا ، وهي أرقام لم يسبق رؤيتها قبل احتجاجات 2011.
ورات المنظمة ان الأسرة الحاكمة تقدر عمله وسيفتقده ولذلك منحه حمد الخليفة وسام البحرين من الدرجة الأولى لتحسينه العلاقات بين البلدين. أعربت المنظمة عن املها في أن يؤدي استبدال السفير إلى ظهور لهجة أكثر صرامة تجاه انتهاكات البحرين العديدة لحقوق الإنسان.

الخليفيون: اموال الشعب لشراء اندية كرة القدم

البحرين اليوم – باريس
أعلن فريق كرة قدم فرنسي ينافس في دوري الدرجة الثانية عن شراء البحرين لـ 20% من أسهمه.
وقال نادي باريس أف سي في بيان إن صندوق البحرين سيصبح الراعي الرئيسي للنادي بهدف "تحسين صورة وسمعة البحرين".
وأضاف البيان الذي نقلته شبكة سي أن أن الإخبارية "أنه سيدعم أيضا طموح النادي في رؤية الفريق يتنافس ضمن دوري الدرجة الأولى لكرة القدم الفرنسية في السنوات الثلاث المقبلة".
وكان فريق باريس إف سي انفصل عن باريس سان جيرمان، القوة المهيمنة في الدوري الفرنسي الأول منذ أن سيطرت قطر على النادي عام 2011، لكن الفريق حقق نجاحًا أقل بكثير من جيرانه في العاصمة الفرنسية.
أشارت سي أن أن إلى قيام مستثمرين من الشرق الأوسط بضخ أموال في كرة القدم الأوروبية في السنوات الأخيرة, فقد استثمرت مجموعة أبو ظبي المتحدة في فريق مانشستر سيتي ، فيما يمتلك صندوق الثروة السيادية القطري نادي باريس سان جيرمان.

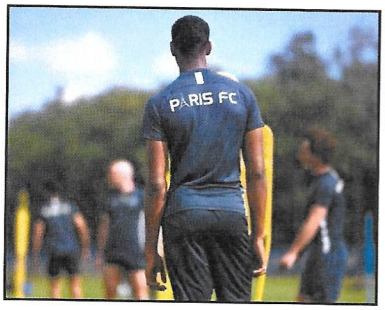

وأوضح النادي الباريسي إن المساهمة الجديدة من البحرين ستأتي مع زيادة في الميزانية بنسبة 30٪.
وأنهى الفريق الدوري في المركز السابع عشر, ويأمل النادي، أن يساعد الاستثمار من البحرين على الازدهار.
وأضاف في بيان "من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية ، أصبح نادي العاصمة الآن جزءًا من بعد دولي حيث سيدعم المستثمر الجديد النادي في تطوير تدريب المدربين واللاعبين الشباب في البحرين".
وتشير توقعات إلى البحرين اشترت أسهما في النادي الباريسي عبر شركة انفينتي كابيتال للاستثمار، المملوكة لولي العهد الخليفي سلمان وبشراكة مع أخيه ناصر. ويأتي هذا الشراء في ظل أزمة اقتصادية خانقة تمر بها البلاد.

الخواجة من زنزانته: لا مساومة على الحرية

البحرين اليوم-المنامة
أبدى الرمز الحقوقي المعتقل عبد الهادي الخواجه رفضه الشديد ل"العقوبات البديلة" في البحرين مؤكدا بأن " الحرية المشروطة مقابل الصمت مرفوضة". وفي أول تعليق من مبنى الرموز اعتبر الخواجة بأن ذلك المشروع هو " استمرار للعقوبات الظالمة في الأساس بحق السجناء السياسيين الذين تم اعتقالهم بغير وجه حق". وقال الخواجة " لو كان هناك حركة عدالة وإنصاف حقيقية لكان النقاش يدور حول جبر الضرر الذي لحق بالمعتقلين السياسيين". مشددا على أن السجناء السياسيين من حقهم المطالبة " بتعويضات ومحاسبة من تعرض لهم بالإساءة. فسجنهم في الأساس باطل، وحقهم في الحرية ثابت وأصيل".
ورأى الرمز الحقوقي الذي يواجه حكما بالسجن المؤبد بسبب دفاعه عن حقوق الإنسان، بأن صدور القانون وتنفيذه جاء بهدف " التخفيف من الأعباء المادية والضغوطات الدولية"، رافضا أن يكون إطلاق سراح أي سجين سياسي ضمن ذلك القانون " تفضل أو منة، لأن اعتقالهم في الأساس باطل".

ونشر حساب الناشط السياسي علي مشيمع في "تويتر" رأي الرمز الخواجه في 7نقاط، من بينها رفضه التام لأي نوع من المساومة مقابل الكرامة.ولا تبدو العقوبات البديلة بحسب الخواجة مؤشرا على تحسين الأوضاع، " لأن فيها تثبيت لإدانة أصحاب الرأي، وإصرار على تجريمهم". كما أن "الإفراج عن السجين مقابل إجباره على الصمت ومنعه من إبداء الرأي، عملية تبادل مرفوضة". بحسب الخواجة.
وهذا هو أو تعليق من أحد الرموز المعتقلين بعد جدل واسع في البحرين حول التعاطي مع قانون "العقوبات البديلة". ويعد رأي الخواجة مهما لتوضيح وجهة النظر الحقوقية لما يمثله من رمزية لدى لنشطاء الحقوقيين، ودوره التاريخي في تأسيس النشاط الحقوقي ومركز البحرين لحقوق الإنسان مع نبيل رجب، إلى جانب تمثيله لمنظمة فرونت لاين الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان.

القرار الخليفي بإعدام البحرانيين جريمة تضاف لسجلهم الاسود، والله سيحفظ شبابنا من ظلمهم

اعتقد الطاغية ان سياسة قتل العضلات والاستقواء بالاجانب على البحرانيين سوف يثبت حكمه ويدخل الخوف في قلوب الشعب، ولكن ما ابعده عن الحقيقة. فها هي جحافل ابطال الوطن تواصل نضالها السلمي بدون توقف. وما مشروع الاحكام البديلة التي فرضها الطاغية بهدف التشويش وتكثيف الحصار على النشطاء الا مؤشر لتعمق ازمته السياسية والامنية والاخلاقية والاقتصادية. لقد حاول التذاكي ولكن سرعان ما كشف الله مكره وألاعيبه، فصدرت البيانات المنددة بهذا المشروع وافشلته، كما افشلت من قبل مشروع "الاصلاحي" واضعفت وجوده السياسي في الداخلي والاعلامي في الخارج. وما اكثر الاموال التي انفقها لشراء ذمم البعض من ابواق اعلامية وحقوقية وسياسية. ولكن ما المحصلة؟ لا تبدو مشكلة البحرين اليوم اقرب الى الحل والهدوء عما كانت عليه قبل عقود، بل انها تتفاقم بمرور الوقت. ماذا يعني هذا التفاقم؟ ثمة دلالات لذلك: اولها انه يؤكد استحالة اصلاح الحكم الخليفي لكي يتحول الى نظام ديمقراطي يحترم الحقوق ويعترف بالتعددية وةالشراكة السياسية. ثانيها: ان الشعب يئس من امكان التعايش مع الخليفيين، ولذلك يرفض ان يتوقف عن العمل من اجل تغييره، وبهذا وصل الزواج المفروض على الشعب الى نهايته واصبح الطلاق الابدي بين الطرفين محتوما. ثالثا: ان النضال الشعبي حقق اختراقات كبيرة وحاصر الخليفيين في زوايا ضيقة، وكشف زيف دعاواهم للعالم، واحرج داعميهم في واشنطن ولندن. وما النقاش الذي دار بمجلس اللوردات البريطاني يوم الاربعاء الماضي حول القرار الخليفي باعدام الشابين البحرانيين الادليل على فعالية العمل المعارض خصوصا في جانبه الحقوقي وفشل الخليفيين في التأثير المطلق على الموقف الدولي. كما ان الاسئلة التي طرحت على الحكومة البريطانية بمجلس العموم يوم الخميس مؤشر آخر للتراجع ا لخليفي وفشل المال النفطي في توجيه المواقف السياسية للدول. وتجدر الاشارة الى قرار الخارجية البريطانية وضع عدد من الجلادين السعوديين على قائمة الحصار وهو امر غير مسبوق ومؤشر لتراجع النفوذ السعودي السياسي.

لقد قتل الخليفيون من البحرانيين اعدادا كبيرة ماضيا وحاضرا، وفي مثل هذه الايام من العام الماضي كان هناك توجس حول مصير الشابين احمد الملالي وعلي العرب اللذين كان الخليفيون قد قرروا إزهاق روحيهما. وبرغم المناشدات والاحتجاجات امر الطاغية بقتلهما في 26 يوليو 2019. وسبق ان اعدم ثلاثة من البحرانيين: سامي مشيمع وعلي السنكيس وعباس السميع بدم بارد مع سبق الاصرار والعمد. وسبق ذلك اعدام ثلاثة في البحر منهم رضا الغسرة. وفي العام 2017 قتل الخليفيون خمسة مواطنين على عتبة باب سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم. جرائم القتل هذه تضاف لسلسلة طويلة من جرائم القتل التي لم تتوقف منذ الاحتلال الخليفي للبلاد. وبعد تفجر الثورة المباركة في 14 فبراير 2011 سقط الشهداء تباعا بالرصاص الخليفي تارة، والتعذيب اخرى، والاغتيال ثالثة، واخيرا الاعدام. ولم يراع الخليفيون يوما إلا ولا ذمة في البحرانيين. انه تاريخ دموي متواصل لن يتوقف الا بتخليص البلاد والعباد من شرور هذه الطغمة التي سلطها الله على البحرين واهلها.

ما العمل اذن؟

ثمة حقائق لا بد من استحضارها عند التوقف عند قضية الاعدامات. اولها: ان النظام ما يزال يمارس سياسة القبضة الحديدية التي لا يمكن ان تؤدي لسلام البلاد او امنها. ثانيها: ان هذه السياسة لم تثبت نجاحها في الماضي، فما اكثر الحالات التي استخدم الخليفيون فيها العنف ضد البحرانيين وقتلوا منهم ما شاء الله من الرجال والنساء، ولم يؤد ذلك لانهاء الصراع او استسلام الشعب. ثالثها: ان الاعدامات قرار سياسي وليس قضائيا، وكل الذين اعدموا حتى الآن كانوا ابرياءمن التهم التي وجهت اليهم، رابعها: ان قرارات الاعدام سواء نفذت ام استبدلت باحكام سجن دائمة لا يمكن مساومة الشعب بها، فالمطالب العادلة ثابتة ومستمرة توارثتها الاجيال المناضلة ولن يتخلى عنها الشعب يوما، لانه يرفض العيش في ظل الاستبداد والحكم التوارثي المقيت وغياب القانون. خامسها: ان البحرين قادرة على انجاب الابطال دائما، فقد اعدموا الشهيد عيسى قمبر في مارس 1996 ولكن الانتفاضة استمرت ولم تتوقف الا بعد ان تنازل الطاغية واطلق سراح السجناء السياسيين واعلن موافقته على اعادة العمل بالدستور. صحيح انه انقلب على تلك الوعود ولكنه كان يعلم انها ضرورة لوقف الانتفاضة. سادسها: ان الممارسات الخليفية ساهمت في سحب الشرعية الدستورية والقانونية والشعبية عن نظام القمع والاستبداد، ولن تؤدي لاستقراره يوما، وان الشعب قد حقق لنفسه احتراما دوليا وحظي بتقدير العالم واستفاد من سياسات القمع لاضفاء الشرعية على مطالبه.

امام هذه الحقائق فالامل ان يتخلى الطاغية عن التصديق على احكام الاعدام لان تنفيذها سيعتبر قتلا خارج اطار القانون وهو جريمة ضد الانسانية يعاقب القانون عليها. وستضاف لقائمة القتل العمل الذي ارتكبه الحكم الخليفي والذي يضاعف العقاب لمن قام به ايا كان منصبه. فهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم بل تظل تطارد مرتكبيها حتى تطالهم يد العدالة الدولية والمحلية. ولن يكون الخليفيين محصنين امام الاستحقاقات القانونية التي تنتظرهم. لقد قالت الجهات الحقوقية الدوليةوالسياسية كلمتها ازاء الاعدامات، واصبح حلفاء الخليفيين انفسهم متهمين بالتواطؤ في جرائم القتل العمد التي يرتكبونها. هذه المرة ستكون بريطانيا امام المحك بعد ان تقاطرت عليها الاسئلة من االبرلمانيين والمنظمات الحقوقية التي ترى في الدعم البريطاني للخليفيين سببا مباشرا لتشجيعهم على ما يرتكبونه من جرائم التعذيب الممنهج والاعتقال التعسفي والتهجير وسحب الجنسيات والابعاد بالاضافة للاعدام. وسيجد وزير الخارجية البريطاني الذي كان محاميا في مجال حقوق الانسان قبل توليه منصبه الرسمي، نفسه محرجا اذا استمر في دعمه الخليفيين مع علمه بارتكابهم جرائم خطيرة في هذا المجال.

الشعب سيواصل نشاطاته على صعدان شتى: ميدانية وسياسية واعلامية وحقوقية، هادفا من ذلك لامور عديدة: حماية ابنائه من الجرائم الخليفية والحفاظ على حقهم في الحياة الكريمة بعيدا عن المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية، وجذب انظار العالم للممارسات الخليفية لدعم موقفه الهادف لانهاء عهدهم الاسود، واثبات استحالة اصلاح نظام حكمهم الشرير، وحث اصدقاء الخليفيين لاتخاذ مواقف عملية حقيقية لمنعهم من الاستمرار في جرائمهم. وقد بدت ملامح نجاح الجهود الشعبية في هذا المجال، واصبح الخليفيون محاصرين بما ارتكبوه. في هذه الظروف الصعبة التي يعيش العالم فيها انتشار وباء كورونا الخطير، وقف شعبنا مع نفسه، وقرر اتخاذ كافة الاحتياطات لحماية ابنائه من الجائحة مع ضمان عدم توقف الحراك الثوري ضمن الممكن من الاساليب والتوقعات الواقعية من وراء تلك الجهود. من هناك فالرسالة الموجهة للخليفيين واضحة: توقفوا عن غيكم وجرائمكم، وسلموا الامر للشعب المظلوم، والغوا احكام الاعدام الجائرة واعتذروا للشعب عما ارتكبتموه بحقه من سفك دماء واحتلال وتسليم السيادة للاجانب. وعلى هذا المنوال سيتواصل العمل الثوري الهادف للتغيير حتى يقضي الله امرا كان مفعولا، ولله عاقبة الامور، والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية

10 يوليو 2020

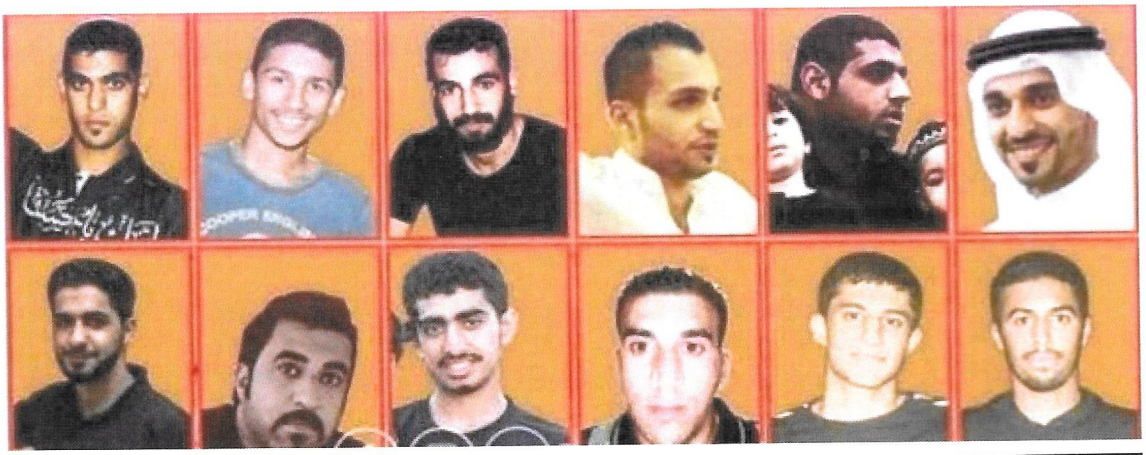

شعب صامد ومعارضة واعية... البقية من ص 1

المتواصل ويقضون شبابهم وراء القضبان، الامر الذي يوفر دوافع مشروعة للثورة ضد العصابة الحاكمة، تقليص النزعات للمطالبة بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب ومن بينهم بعض ابناء الديكتاتور نفسه المتهمين بممارسة التعذيب شخصيا بحق السجناء السياسيين.

ثانيا: ان الطاغية طرح "العقوبات البديلة" لتخفيف الضغوط التي يواجهها لاصلاح النظام السياسي، وتصاعد المطالبات بسقوطه. فقبل عشرين عاما ارغم حمد بن عيسى على تبييض السجون والاعلان عن مشروع سياسي وهمي اقنع المعارضة به في البداية ثم تخلى عنه. يومها كان يدرك استحالة غلق ملف الانتفاضة التسعينية المباركة بدون تقديم تنازلات للشعب خصوصا بعد سقوط اكثر من اربعين شهيدا. هذه المرة يمارس الطاغية تذاكيا على الشعب والرأي العام، فيعلن مشروعه بديلا للمطالبة بالافراج عن السجناء السياسيين الذين اعتقلوا ونكل بهم بدون حق واصبح لكل منهم قضية تكفي لادانة النظام بجرائم حرب. يضاف الى ذلك ان الاحكام البديلة تزيل من نفوس الضحايا الرغبة الجامحة للاقتصاص القانوني العادل ممن المعذبين والجلادين.

ثالثا: ان المشروع يهدف ايضا لتوسيع دائرة القمع وتكميم الافواه، فاذا بقي السجين وراء القضبان، فانه سيظل صامتا ومغيبا عن النشاط الاعلامي والسياسي. ولكن خروجه ضمن ذلك المشروع يفرض عليه امورا: اولها الاعتراف بانه مذنب وليس بريئا لانه يوقع اوراقا تتضمن اعترافه بقبول العقوبة البديلة، اي اعترافه بارتكاب ذنب يعاقب عليه. ثانيها: القبول بسياسة "السخرة" التي بموجبها يقبل العمل بدون مقابل كعبد يوجهه الخليفيون اينما شاؤوا ويفرضون عليه اعمالا تحط من قيمته. فالجامعي يجد نفسه كناسا، والطبيب قد يفرض عليه العمل لتقديم الشاي للخليفيين او عبيدهم، وعالم الدين قد يفرض عليه نزع العمامة والعمل تحت إمرة الجلادين باحدى الدوائر الامنية. يقول شاب جامعي قبل بالعقوبات البديلة. اقوم بتمزيق الاوراق الرسمية باحدى الادارات الحكومية، بدلا من الآلة التي تمزق الاوراق بشكل سريع ومريح. وتضح والدته من هذا التعذيب الواضح لشاب يحمل الشهادة الجامعية ويعامل بهذه الاساليب. رابعها: ان خروج السجين ضمن العقوبات البديلة يوسع دائرة الصمت، فيبقى هو وعائلته تحت الرصد المتواصل من قبل الاجهزة القمعية، فلا يقتصر الصمت عليه بل ان كافة افراد عائلته يمارسون الرقابة الذاتية ويمتنعون عن اي تصريح او نشاط تشم منه رائحة السياسة. يضاف الى ذلك ان اجهزة التعذيب الخليفية تتصل بالشخص بشكل متواصل لازعاجه وعائلته وإشعاره بانه تحت الرقابة الدائمة، فيقفز من فراشه في منتصف الليل عندما يرن الهاتف فربما يكون من وزارة الداخلية.

رابعا: ان العقوبات البديلة تحولت الى وسيلة لتوظيف المخبرين والجواسيس. ويذكر بعض الضحايا ان السؤال الاول الذي يوجه لهم عندما يستدعيهم الجلادون: ماذا تعمل؟ فان كان عاطلا يطلب منه العمل جاسوسا لهم في مقابل المال. ومع ان اغلب النشطاء يرفض ذلك ولكن الحاجة والضغط والخوف قد تكسر ارادة الرفض لدى البعض فيقبل بالعمل مع اجهزة الامن والاستخبارات.

خامسا: هذه العقوبات تقضي تماما على المعتقل السياسي. فبينما يمتلك شيئا من الحرية بعد صدور الحكم عليه، يتحول بعد خروجه من السجن ضمن هذا المشروع الخبيث الى انسان محاصر بالخوف والقلق، وينعزل تدريجيا عن المجتمع، فيتوقف عن اي دور اجتماعي او حضور المؤسسات والمساجد الا نادرا. هنا يصبح ذلك الشخص الذي ثار ضد الظلم رقيبا على نفسه، بل قد يصبح سببا لتثبيط الآخرين وتخويفهم من شراسة الجلادين ويفت في عضد الصامدين بشكل تدريجي، خصوصا القريبين منه.

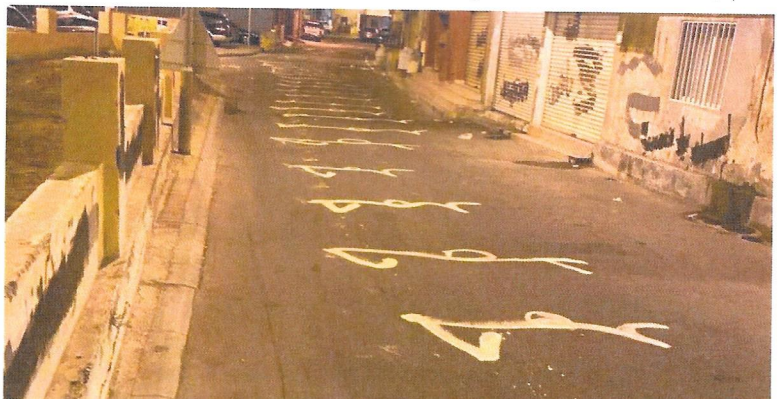

سادسا: ان السجين السياسي الذي يخرج ضمن "العقوبات البديلة" يستدرج ليصبح بوقا للخليفيين. فبين الحين والآخر يتصل به اجهزة الاعلام لاستحصال كلمة منه يثني بها على الطاغية وعصابته، ويتحدث بايجاب عن السجن، يعمل ذلك ليتحاشى العودة اليه. فالقبول المبدئي بمبدأ العقوبة يخلق لدى هذا الانسان البريء شعورا بانه مجرم وعليه ان يعيد النظر في سلوكه ومواقفه وتصرفاته.

سابعا: ان من يخرج من السجن بالاسلوب المذكور يطلب منه الحضور لما يسمى "مركز الارشاد" او "اعادة التأهيل". وللوهلة الاولى يعتقد البعض ان ذلك يعني علاج السجين مما انتابه من عاهات او امراض نفسية نتيجة سوء المعاملة. وهذا تصور خاطيء. فالخليفيون لا يعترفون بانهم ارتكبوا جرما بحق المعتقل. وقد اتضح الآن ان مركز الارشاد او التأهيل انما هو غرفة بمبنى التحقيقات يديره الجلادون انفسهم. فعندما يذهب يجد نفسه امام تحقيق جديد وليس امام اطباء ومتخصصين. هؤلاء يبدأون التحقيق مع الشخص: من هم اصدقاؤك؟ التقيت مع من؟ ماذا قال لك؟ ثم يحذرونه من مغبة المشاركة في اي نشاط اجتماعي او سياسي. يقول احدهم: قال المحققون بمركز الارشاد: اذا طلب منك احد المشاركة في اي عمل سياسي كاجتماع او احتجاج فعليك ابلاغنا على الفور عن ذلك الشخص، وان لم تفعل ثم علمنا ذلك لاحقا سيتضاعف عقابك.

لذلك وقفت المعارضة ضد هذا المشروع الاجرامي الذي يسعى لتأكيد جرم البحرانيين حتى خارج زنزانات التعذيب وأكدت ضرورة العمل لاطلاق سراح السجناء السياسيين بدون قيد أو شرط. فسجنهم ليس ظلما فحسب، بل جريمة يعاقب عليها القانون.

حسن مشيمع، هامة الوطن الشامخ

هل انت الا الفارسُ المغوارُ ... أنّى كررتَ فسيفُك البتارُ
من غابرِ الازمان أنت مجاهدٌ ... صعبُ المراسِ تخافك الاقدارُ
إن يبكِ ذو السيفِ الكليلِ فانه ... يخشى تضيق بعُمره الاعمارُ
اما الذي يهوى القتالَ فثغرُه ... مستبشرٌ تهفو له الانظارُ
من يمتطي السيفَ الصقيلَ فانه ... في مجده ترنو له الأحرارُ
هامُ الى السبعِ الشدادِ معلقٌ ... يحدوه في دربِ الصعود فَخارُ
عشرا شدادا أنت في زنزانة ... تطوي خفايا ظلمها الاسرارُ
في ضيقِها تحيا القضيةُ غضة ... وعلى ثراها أينعت أزهارُ
من قال ان السجنَ يكسر شعبَنا؟ ... من يدّعي ان الكبارَ صغارُ
تضع الوسادة تحت رأسك مفعما ... بالذكريات تحوطك الاشرارُ
وتهيم في دنيا النضال وهمِّها ... وتلفّك الاحلامُ والافكارُ
طوبى لأرض أنجبتك مشيمعاً ... مرحى لشعبٍ أنت فيه الثارُ
ما ضاقت الدنيا عليك هنيهة ... فالسجن في نفسِ الكبيرِ ديارُ
يا من قضيتَ العمرَ بين زنازن ... في ضيقها يتزاحم الاخيارُ
لم تشكُ، لم تأسف ولستَ بنادمٍ ... فالله قصدُك، حاكمٌ جبارُ
وعلى يمينك يجلس السنكيسُ من ... عكازتيه تلألأُ الانوارُ
لم يُثنه ثقلُ الحديدِ بمعصمٍ ... قد ضاق من تلويحه الأشرار
في قلبك التاريخُ يكتب سفرَه ... الذكرياتُ مدادُه والثارُ
من يوسف الصديق دُشّن عهدُنا ... القيدُ والتعذيبُ والإصرارُ
هي قصةٌ، موسى بنُ جعفر رمزُها ... السجنُ والجلادُ والأحرارُ
أبطالُها ربحوا السباقَ بصبرِهم ... طوبى لهم، أبطالُنا الثوارُ
اما الطغاةُ ينالهم من ربِّهم ... من جرمِهم في العالمين صَغارُ
يا أيها العملاقُ في زنزانةٍ ... الليلُ فيها لا يليه نهارُ
رمزا بقيتَ لكلِّ حرٍّ ماجدٍ ... لا تنحني هيهات او تنهارُ
فاهنأ بنصر الله جلّ جلالُه ... فهو الإله الواحدُ القهارُ
بسطت أوالُ خمائلا خلابة ... تشذو بها الاطيارُ والأحرارُ
أنت الإبا والمجدُ، أنت شعارُنا ... أنت الشجاعةُ والندى والثارُ